النظام التركي أبلغ مرتزقته بـ«إصرار» الدولة السورية على التقدّم

الجيش يمهّد نارياً لتحرير ريف حلب ويصدّ هجوماً للإرهابيين بريف إدلب

حماة - محمد أحمد خبازي
دمشق – الوطن - وكالات

في وقت واصل فيه الجيش العربي السوري تمهيده الناري المكثف ضد التنظيمات الإرهابية بريف حلب الغربي تمهيداً لشن عملية برية واسعة وتخليص المنطقة منها، تصدت وحدات منه لهجوم عنيف شنّه تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي وحلفاؤه على نقاط عسكرية لها بريف إدلب الشرقي، ودك الجيش بمدفعيته الثقيلة وطيرانه الحربي مواقع الإرهابيين في ريفي إدلب وحلب.

ووفق معلومات «الوطن»، فإن الجيش تصدى ببسالة للهجوم العنيف الذي شنه إرهابيو «النصرة» وحلفاؤهم على نقاط عسكرية في محور جرجناز والمصيطف بريف إدلب الشرقي، وكبدهم خسائر فادحة بالأفراد والعتاد خلال اشتباكات ضارية أرغمت الناجين من نيرانه على الفرار باتجاه العمق الإدلبي.

وتؤكد المعلومات أن الجيش دك بمدفعيته الثقيلة وطيرانه الحربي مواقع المجموعات الإرهابية في ريف إدلب الجنوبي والشرقي رداً على اعتداءاتها وخرقها وقف إطلاق النار في منطقة خفض التصعيد الذي دخل حيز التنفيذ منذ ١٢ الجاري.

بدوره بيَّنَ مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن وحدات الجيش أوقعت العديد من الإرهابيين قتلى وجرحى ودمرت لهم بالصواريخ عربات مزودة برشاشات متوسطة وثقيلة، كما استهدفت بصاروخ موجه سيارة «بيك آب» محملة بالإرهابيين بالقرب من قرية مغارة على محور أبو الضهور في ريف إدلب الشرقي أيضاً، ما أدى إلى تدميرها بالكامل بمن فيها.

كذلك، دك الجيش بمدفعيته الثقيلة مواقع ونقاطاً للإرهابيين في معرة النعمان وبلدتي النقير والحامدية في ريف إدلب الجنوبي محققاً فيها إصابات مباشرة، وفق المصدر.

على خط مواز، شن الطيران الحربي السوري والروسي المشترك عدة غارات على مواقع لـ«النصرة» وحلفائه في معر شورين وتلمنس ومعر شمشة، وعدة محاور في ريف إدلب الشرقي وهو ما كبدها خسائر فادحة بالأفراد والعتاد أيضاً، على ما ذكر المصدر.

ولفت المصدر، إلى أن المجموعات الإرهابية المتمركزة في منطقة خفض التصعيد بإدلب تستغل وقف إطلاق النار الجديد والتزام الجيش به، بهجمات على نقاط عسكرية لإيقاع أكبر قدر من الضرر فيها، ولكن حاميتها كانت لها بالمرصاد وتصدت لها بالأسلحة النارية المناسبة بمؤازرة الطيران الحربي، وردّتها على أعقابها خائبة بعد تكبيدها خسائر كبيرة وتدمير عتادها الحربي.

وأكد المصدر، أن الجيش دائم الجاهزية لمواجهة الإرهابيين الذين يحاولون التخفيف عن نظرائهم في جبهات ريف حلب.

وفي السياق، ذكر موقع «العربي الجديد» الإلكتروني القطري الداعم للتنظيمات الإرهابية أن مصادر تركية كشفت له عن أن النظام التركي أبلغ الميليشيات المسلحة التابعة له بـ«إصرار» الدولة السورية «على التقدّم في منطقة خفض التصعيد في إدلب بغطاء روسي»، وأنه يجب على تلك الميليشيات الاستعداد للتصدي لهذا التقدّم.

ولفتت المصادر إلى أن الإبلاغ التركي تضمّن الإشارة إلى ما سمته «الدفاع عن النفس» بما يتماشى مع ما سمته «التصعيد» الذي يعتزم الجيش السوري المضي فيه، مشيرة إلى أنه في الوقت نفسه ستواصل أنقرة جهودها الدبلوماسية بالضغط على موسكو، ومحاولة حشد المجتمع الدولي وراءها، لاسيما واشنطن التي حصلت اتصالات معها في الفترة الأخيرة.

اعتداء إرهابي بقذائف صاروخية على حي السكري في حلب (سانا)

على صعيد متصل، ذكرت وكالة «سانا» للأنباء، أن التنظيمات الإرهابية واصلت لليوم السادس ممارسة الضغوط والتهديد والوعيد ضد الأهالي الراغبين بالتوجه إلى ممرات أبو الضهور والهبيط والحاضر بريفي إدلب وحلب للخروج عبرها إلى المناطق الآمنة متخذة منهم دروعاً بشرية أمام تقدم الجيش في عملياته المتواصلة لاجتثاث فلول الإرهاب من المناطق التي ما زالت تنتشر فيها.

وأشارت الوكالة إلى أنه على مدى الأيام الماضية عمد الإرهابيون إلى تخريب الطرق الفرعية والمؤدية إلى تلك الممرات الإنسانية في عدة نقاط ووضع السواتر الترابية عليها لمنع أي تحرك للسيارات التي يستخدمها الراغبون بالخروج من مناطق انتشار الإرهابيين إلى المناطق التي أمنها الجيش وطهّرها منهم.

وفي محاولة منها لمنع المدنيين الراغبين بالخروج أقدمت التنظيمات الإرهابية على استهداف محيط الممرات الثلاثة عدة مرات بالقذائف الصاروخية.

وفي المقابل لفتت «سانا»، إلى أن التجهيزات والإجراءات التي اتخذتها الجهات المعنية في الممرات لاستقبال الراغبين بالخروج لا تزال بكامل جهوزيتها حيث توجد سيارات الإسعاف ونقطة طبية وحافلات لنقل الأهالي وأمتعتهم.

على خط مواز، ذكر موقع «الميادين نت» الإلكتروني أن الطيران السوري والروسي شن ٣ غارات جوية على مواقع «النصرة» في المنصورة غرب حلب، بالترافق مع غارات أخرى على مقر لـ«النصرة» في محيط أورم الصغرى جنوب غرب حلب.

عشر ميزات مهمة لريف حلب الغربي بالنسبة للجيش

حلب - خالد زنكلو

يكتسي ريف حلب الغربي بموقعه الإستراتيجي وبطبيعته أهمية بالغة تجعله في مقدمة أهداف العملية العسكرية للجيش العربي السوري، الذي استقدم تعزيزات ضخمة إلى خطوط تماس جبهات الريف المفتوح بابه أمام كل الاحتمالات والسيناريوهات.

وعدد خبراء عسكريون لـ«الوطن»، ١٠ ميزات مهمة يكتسبها الريف الغربي لحلب، الذي يتقاسم مناطق السيطرة فيه تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي والتنظيمات الإرهابية المرتبطة به مع ما يسمى «الجبهة الوطنية للتحرير» الممولة من تركيا.

وتلك الميزات هي: أولاً: يشكل الريف الغربي لحلب عمقاً استراتيجياً للأمن القومي السوري يصل حلب بإدلب، الواقعة تحت سيطرة الإرهابيين، وتركيا التي تعتبره مع حلب امتداداً إستراتيجياً مهماً أيضاً لأمنها القومي.

ثانياً: وقوع الريف على طريق عام حلب حماة، الذي يعد من أهم الطرق السريعة في البلاد ونص اتفاق «سوتشي» منتصف أيلول ٢٠١٨ على إبعاد الجماعات الإرهابية منه ووضعه في الخدمة أمام حركة المرور والترانزيت مع طريق عام حلب اللاذقية قبل حلول عام ٢٠١٩.

ويمتد الطريق الدولي الواقع ضمن محافظة حلب من خان العسل عند مدخل حلب الغربي وصولاً إلى بلدة الشيخ أحمد شمال سراقب مروراً بخان طومان وايكاردا والزربة.

ثالثاً: يصل الريف الغربي لحلب ريفها الشمالي، الذي تحتل تركيا مساحات واسعة منه، بالريفين الجنوبي والجنوبي الغربي وصولاً إلى أرياف إدلب الشرقية والجنوبية والجنوبية الشرقية حيث تدور معارك بين الجيش العربي السوري والإرهابيين، وبالتالي، يقطع الجيش طرق إمداد الإرهابيين إلى إدلب بمد نفوذه إلى الريف.

رابعاً: يعد ممراً حيوياً بين المنطقتين، اللتين تحتلهما تركيا وتسميهما «درع الفرات» شمال شرق حلب و«غصن الزيتون» في ريف المحافظة الشمالي، إلى باقي مناطق هيمنة ميليشياتها وتنظيمات إرهابية في ريف إدلب الشمالي المتاخم لحدود تركيا الجنوبية، والذي يربط باقي مناطق محافظة إدلب والأرياف المجاورة لها مع تركيا.

خامساً: يضم الريف نقاطاً عسكرية مهمة للجيش العربي السوري، منها الكلية الإدارية ومدرسة الشرطة ومقرا الفوجين العسكريين ٤٦ و١١١، إضافة إلى بلدات مهمة ومواقع أثرية غاية في الأهمية، ويؤلف خزاناً غذائياً حيوياً لاحتوائه على أراض زراعية واسعة مزروعة بالحبوب والأشجار المثمرة، ولاسيما الزيتون.

سادساً: سيطرة «النصرة» الفرع السوري لتنظيم القاعدة، والمدرج على قوائم الإرهاب الدولية، على معظم مناطق الريف بعد طرد الميليشيات التابعة لأنقرة منه مطلع ٢٠١٨، الأمر الذي يتطلب القضاء عليه وتخليص المنطقة من الإرهاب الدولي الذي يشكل هاجسا لمعظم دول العالم.

سابعاً: تشكل الجبهات الغربية لمدينة حلب صداعاً مزمناً للجيش العربي السوري ولسكان المدينة لكثرة تعديات إرهابيي الريف على أحيائهم الآمنة وإحلالهم الخراب والدمار وإيقاعهم شهداء وجرحى بشكل مستمر، إذ بلغت حصيلة يومي الجمعة والسبت فقط ٨ شهداء وأكثر من ٢٣ جريحاً نتيجة القذائف التي استهدفت حيي السكري والزهراء.

ثامناً: خلقت جبهات الريف المتصلة بحلب، وخصوصاً جمعية الزهراء ومنطقتي الراشدين والبحوث العلمية، حالاً من عدم الاستقرار في مدينة حلب أدت إلى هجرة سكانها وانعكست على تردي الحال الخدمية والاقتصادية، على الرغم من تحرير الجيش العربي السوري لأحياء المدينة الشرقية نهاية عام ٢٠١٦.

تاسعاً: تؤثر خطوط تماس غرب حلب بشكل كبير ومباشر في تطور عاصمة الصناعة السورية وتبوئها مكانتها التي تتطلع إليها، حيث تجاور منطقتا «الليرمون» و«الشقيف» الصناعيتان خطوط تماس المدينة مع الإرهابيين عدا المدينة الصناعية في الشيخ نجار والتي تطولها قذائف الإرهاب في بعض الأحيان وتحول دون عودة الرساميل الصناعية إليها بشكل يليق بأهميتها، ولاسيما من الصناعيين الذين هجروها إلى مصر ودول الجوار خلال سنوات الحرب.

عاشراً: يشكل ريف حلب الغربي خاصرة ضعيفة لحلب ولمطارها الدولي الذي لا تزال حركته الجوية شبه مشلولة لوقوعه في المدى المجدي لبعض طرازات الصواريخ التي يمتلكها الإرهابيون، والذين أطلقوا نهاية الأسبوع المنصرم ٣ منها سقطت في محيط المطار، الذي من شأن عودته للحياة أن يمد جسراً جوياً آمناً للسوريين المغتربين ويشجع رجال الأعمال على الاستثمار في حلب.

قولاً واحداً

التأزم السياسي.. اقتصادياً

مازن بلال

يدفع الوضع الاقتصادي السوري وربما الإقليمي أيضاً لقراءة مساحة الأزمة السورية في أبعادها الجديدة، فالمسألة تجاوزت أثر الحرب المباشر لتنتقل إلى تصعيد مختلف وجديد، وتقترب التداعيات الاقتصادية ضمن الجوار الجغرافي لسورية بشكل غير مسبوق، ليتشكل مشهد مترابط على المستوى الاقتصادي ضمن شرق المتوسط، وبالتأكيد فإن العوامل الداخلية لكل بلد ربما مختلفة لكنها تتلاقى في النهاية مكونة صورة واحدة، تؤكدها العقوبات المالية وعدم القدرة على عزل الأزمة السياسية عن مساحة السوق الدولية التي تحاول واشنطن محاصرتها.

عملياً فإن قضايا سوء الإدارة أو الفساد تشكل أثراً لا يمكن تجاهله، لكن بيئة تطور هذه العوامل موجودة في طبيعة العلاقات التي فرضتها العقوبات في سورية على أقل تقدير، فنحن ننظر اليوم إلى تشكيلة مختلفة للاقتصاد في علاقاته مع العالم الخارجي، وهي علاقة محكومة بمحاولات «الالتفاف» على العقوبات، وبتجاوز الكثير من الأشكال التي يمكن مراقبتها، فالحرب أنتجت سوية من «الوسطاء» تعمل خارج الأطر المعهودة اقتصادياً.

ضمن هذا الشكل الذي أنتجته الحرب فإن التفاصيل المعيشية للمواطن تصبح محاصرة، وبالتأكيد فإن هذا الأمر ليس تبريراً لما يجري إنما محاولة لقراءة طبيعة التأزم السياسي والتصعيد ضمن مستوى جديد، فهناك مواجهة مختلفة ضمن إطارين:

– الأول تلخصه منظومة العقوبات التي تبدل الكثير من أشكال الاقتصاد، وتدفع نحو تأسيس علاقات اقتصادية لا يمكن التحكم بها، إضافة لدفع نخب اقتصادية جديدة تتعامل مع الهوامش المتاحة ضمن العقوبات.

– الإطار الثاني نلاحظه في الشكل الاقتصادي غير المنتج على المستوى الداخلي الذي يعتمد أساساً على عمليات المضاربة بالأسعار؛ مستفيداً من عدم قدرة المؤسسات المالية على التحكم بالوضع الاقتصادي العام.

في المقابل فإن ما يحدث في لبنان يشكل جزءاً من هذا المشهد، فأزمة المصارف كسرت إحدى حلقات التعامل التجاري السوري مع العالم، كما أنها ابتلعت كتلة نقدية سورية كانت تدخل في دورة رأس المال السوري بشكل غير مباشر، وهذا التأزم من المفترض أن يشكل عامل ضغط سياسي على المنطقة عموماً، وعلى طبيعة الحل السياسي في سورية على وجه التحديد.

ما يحدث هو وضع المجتمع ضمن مواجهة اقتصادية يتضخم فيها الفساد؛ لأنه المساحة المتاحة بعد أن خنقت العقوبات الكثير من الممكنات الاقتصادية الذاتية، وبالتأكيد فإن الحلول الاقتصادية لا تزال ممكنة، لكن الأهم هو ما يستطيع المجتمع بعلاقاته الداخلية فعله لتحقيق توازن يختل يومياً نتيجة الضائقة المالية.

الرهان المطروح على الحل السياسي أصبح أسير الاضطراب الاقتصادي، وهو يحتاج إلى التفكير بعيداً عن علاقات الإنتاج التي تشتتت نتيجة الحرب، واستهلكتها العقوبات بحصار غير مألوف، فالاستحقاق الذي يواجهه المجتمع هو التعامل بواقعية مع مسألة الحصار، والتعامل لتحقيق إنتاج لا يصل إلى «التماس» مع بيئة الفساد، ومهما بدا هذا الأمر مستحيلاً لكنه مسؤولية تتحملها اليوم النخب السياسية المطالبة بدفع المجتمع لواقع إنتاج جديد.

ربما من المؤسف ألا نرى أي فعل للقوى الاجتماعية والسياسية للتعامل مع ما يحدث، رغم أنها كانت الأكثر تحركاً عندما يتعلق الأمر بالمؤتمرات السياسية أو بالوجود كشريك في الحل السياسي، فالبحث عن جميع الممكنات التي يمكن التعامل معها هو اختبار جديد لهذه القوة، وهو في النهاية محاولة لتشكيل منظومة إنتاج ستطرح علاقات مؤثرة سياسياً واقتصادياً في آن.

المقداد لوفد منظمة التحرير: القضية الفلسطينية ستبقى أساسية بالنسبة لسورية

وكالات

أكد نائب وزير الخارجية والمغتربين، فيصل المقداد، أن القضية الفلسطينية ستبقى القضية الأساسية لسورية، مشيراً إلى ضرورة تعزيز وحدة الصف الفلسطيني لمواجهة الهجمة الأميركية والصهيونية عليها.

وشدد المقداد خلال لقائه أمس وفداً من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية برئاسة عزام الأحمد، وفق وكالة «سانا» على أن القضية الفلسطينية ستبقى القضية الأساسية لسورية رغم الضغوط الغربية الكثيرة والحرب الإرهابية الظالمة التي شنت عليها لتحيدها عنها.

ونوه المقداد، بالمواقف النضالية للشعب الفلسطيني الذي عبر عن فرحته بإطلاق سراح الأسير السوري البطل صدقي المقت من سجون الاحتلال دون قيد أو شرط متمنياً إطلاق سراح جميع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين.

وأدان المقداد الاعتداءات الإسرائيلية الأخيرة على باب الرحمة في المسجد الأقصى، مشدداً على ضرورة وأهمية تعزيز وحدة الصف الفلسطيني لمواجهة الهجمة الأميركية والصهيونية على القضية الفلسطينية.

بدوره استعرض الأحمد خلال الاجتماع الممارسات العدوانية التي ينتهجها الاحتلال الإسرائيلي تجاه الشعب الفلسطيني من مواصلته سياسة الضم والاستيطان وتدمير منازل الفلسطينيين.

وأكد الأحمد على وقوف الشعب الفلسطيني إلى جانب سورية شعباً وجيشاً وقيادة بسبب دعمها قضايا الأمة العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية، معرباً عن تفاؤله بتعافي سورية بأقرب وقت من الإرهاب لأن ذلك سيصب من دون شك في مصلحة القضية الفلسطينية أيضاً.

حضر اللقاء من الجانب الفلسطيني عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير رئيس دائرة التنظيم الشعبي واصل أبو يوسف، وسفير دولة فلسطين في دمشق محمود الخالدي، وعضو اللجنة المركزية لحركة فتح سمير الرفاعي، ومدير مكتب الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية بدمشق أنور عبد الهادي.

وحضر اللقاء من الجانب السوري السفير ميلاد عطية، مدير إدارة الوطن العربي، ومدير مكتب نائب الوزير أسامة علي، ويامن بدر من مكتب نائب الوزير.

وفي تصريح للصحفيين، أشار المقداد إلى أن كل محاولات سلطات الاحتلال الإسرائيلي لتهويد القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة ستفشل بسبب رفض الشعب الفلسطيني وأغلب شعوب العالم السياسات الاستيطانية لكيان الاحتلال، مؤكداً أن نضال الشعب الفلسطيني والضغوط الدولية ستؤدي إلى إطلاق آلاف الأسرى الفلسطينيين من سجون الاحتلال والتخلص من الإرهاب الذي يمارس ضد مقدرات الشعب الفلسطيني وإنهاء المؤامرات التي تتم من قبل بعض الدول على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

بدوره لفت الأحمد إلى أن الحرب الإرهابية على سورية حاولت استهداف الدور التاريخي الذي تقوم به في مواجهة الخطر الصهيوني منذ وجوده في المنطقة عامة وعلى الشعب والقضية الفلسطينية خاصة، مبيناً السعي الدائم من قبل الإدارة الأميركية المنحازة بشكل مطلق للكيان الصهيوني إلى تصفية القضية الفلسطينية والحيلولة دون قيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس.

ويزور اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية برئاسة لأحمد دمشق منذ عدة أيام.

أوضحت أن الدول الداعمة له لم تحرص يوماً على المدنيين وإنما على حماية استثمارها فيه

سورية تؤكد استمرارها في مكافحة الإرهاب وإنقاذ السوريين منه

وكالات

جددت سورية أمس التأكيد على استمرارها في ممارسة واجبها الدستوري والقانوني في مكافحة الإرهاب وإنقاذ السوريين من ويلات وممارسات المجموعات الإرهابية المسلحة، وذلك انسجاما مع مبادئ القانون الدولي وتطبيقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب شأنها في ذلك شأن أي دولة عضو ما زالت تتمسك باستقلالها وسيادتها في الأمم المتحدة.

وفي رسالتين متطابقتين وجّهتهما إلى كل من الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن الدولي أمس، أوضحت وزارة الخارجية والمغتربين، حسب وكالة «سانا»، أن الدول الداعمة للإرهاب دأبت مع كل تقدم يحققه الجيش العربي السوري ضد المجموعات الإرهابية في مختلف أنحاء سورية على إطلاق حملات دعائية محمومة لحرف الانتباه عما تواجهه سورية من إرهاب وعدوان واحتلال، الأمر الذي يؤكد أن هذه الدول لم تكن يوماً حريصة على حياة المدنيين وإنما كانت حريصة على حماية استثمارها في الإرهاب الذي أنفقت عليه عشرات المليارات من الدولارات.

وذكّرت الرسالتان في هذا السياق، بما يعانيه المدنيون نتيجة ممارسات المجموعات الإرهابية المسلحة التي دأبت خلال السنوات التسع الماضية على نشر الموت والخراب والدمار أينما حلّت وعلى اتخاذ المدنيين في مناطق وجودها دروعاً بشرية وعلى استباحة المشافي والمدارس وتحويلها إلى مراكز عسكرية وإمطار الأحياء السكنية الآهلة بالقذائف والصواريخ العشوائية.

وأشارت الرسالتان إلى أنه واستمراراً لهذه الجرائم التي ترتكب بحق المدنيين قامت المجموعات الإرهابية المسلحة مؤخراً والمتمركزة في الأطراف الغربية لمحافظة حلب وفي أماكن أخرى بتكثيف اعتداءاتها على الأحياء الآمنة والمكتظة بالسكان في مدن حلب وإدلب واللاذقية عبر قصفها بالصواريخ والقذائف المتفجرة، الأمر الذي أدى إلى استشهاد وإصابة العشرات من المدنيين معظمهم من النساء والأطفال.

وأضافت الرسالتان: «إنه ولمجابهة هذه الجرائم وفي إطار حرص حكومة الجمهورية العربية السورية على حياة المدنيين الأبرياء الموجودين في أماكن تمركز الإرهابيين اتخذت العديد من الإجراءات بهدف إيصال المساعدات الإنسانية لهم ولضمان خروجهم الآمن ومن دون عوائق من المناطق التي ينتشر فيها الإرهابيون غير أن هذه الإجراءات اصطدمت بإرهاب التنظيمات المسلحة الموجودة في أطراف محافظة حلب وفي مدينة إدلب والتي استمرت بإيعاز من مشغليها باستهداف المدنيين».

وأكدت الرسالتان، أن هذه التنظيمات رفضت السماح للمدنيين بالخروج كي تستمر باتخاذهم رهائن ودروعا بشرية واستهدفت من تمكن منهم من الهروب باتجاه المعابر الإنسانية في أبو الضهور والهبيط والحاضر والتي قامت حكومة الجمهورية العربية السورية بفتحها لتأمين خروج المدنيين.

وأوضحت الرسالتان أن حكومة الجمهورية العربية السورية تؤكد من جديد أنها لن تألو جهداً في إنقاذ وإخراج المدنيين الموجودين في مناطق تمركز الإرهابيين، وتشدد في الوقت ذاته على أن ما تقوم به من عمليات عسكرية ومن استهداف للإرهابيين في أماكن تمركزهم إنما يأتي رداً على مصادر النيران وعلى الجرائم التي ترتكبها المجموعات الإرهابية بعد الاستهدافات المتكررة من هذه العصابات للمدنيين الأبرياء.

والأربعاء الماضي، استأنف الجيش العربي السوري عملياته العسكرية ضد التنظيمات الإرهابية في شمال غرب البلاد، بسبب خرق المجموعات الإرهابية المتمركزة في منطقة خفض التصعيد وقف إطلاق النار الذي دخل حيز التنفيذ منتصف ليلة الأحد ١٢ الشهر الجاري وفق اتفاق الحليف الروسي مع النظام التركي.

وكانت الحكومة السورية قد أقامت بإشراف الجيش العربي السوري ٣ ممرات إنسانية في منطقة أبو الضهور جنوب شرق إدلب وبلدة الهبيط بالريف الجنوبي ومنطقة الحاضر بريف حلب الجنوبي لاستقبال المدنيين الراغبين بالخروج من مناطق انتشار الإرهابيين في إدلب وريف حلب إلى المناطق التي حررها الجيش من الإرهاب.

وشهدت هذه المعابر خروج العشرات يومياً من المدنيين رغم منعهم من قبل التنظيمات الإرهابية وعلى رأسها تنظيم «جبهة النصرة» من الخروج واستهدافها لتلك المعابر.

وحدات من الجيش السوري تتصدى للإرهابيين في ريف حلب (أ ف ب – أرشيف)

لإنقاذ «الدستورية».. بيدرسون في موسكو ودمشق الأسبوع الجاري

زاخاروفا: الوجود الأميركي في سورية يتناقض مع القانون الدولي

الوطن - وكالات

في وقت أعلنت موسكو، أن مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سورية، غير بيدرسون، سيزور موسكو ودمشق الأسبوع الجاري، وترددت أنباء عن أن جولته تهدف إلى إنقاذ اللجنة الدستورية، واستئناف عقد اجتماعاتها مجدداً، أكدت روسيا أن الوجود الأميركي في سورية يتناقض بالكامل مع القانون الدولي.

وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا، في تصريح لها أمس، حسب وكالة «سانا» للأنباء: «الوجود الأميركي في سورية يتناقض بالكامل مع القانون الدولي».

وأضافت: إن هذا الوجود يأتي استكمالاً للأعمال العدوانية التي وقفت وراءها واشنطن وانتهكت خلالها القانون الدولي كما جرى في يوغسلافيا والعراق وغيرهما من البلدان.

وأشارت زاخاروفا إلى أن «واشنطن تنتهك أيضاً الاتفاقيات المعقودة بينها وبين هيئة الأمم المتحدة»، لافتة إلى أنها وفي الفترة الأخيرة غالباً ما تمتنع عن منح تأشيرات دخول إلى أراضيها لممثلي الدول الأجنبية الراغبين بالحضور إلى نيويورك لحضور فعاليات الأمم المتحدة.

وأوضحت زاخاروفا، أن انسحاب الولايات المتحدة بصورة أحادية الجانب من الخطة الشاملة المشتركة لتسوية برنامج إيران النووي يعد انتهاكاً لقرار مجلس الأمن الدولي بهذا الشأن، مشيرة إلى أن تصرفات الإدارة الأميركية غالبا باتت تتعارض مع دستور الولايات المتحدة نفسه.

من جانب آخر، ذكرت مواقع إلكترونية معارضة، أن مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سورية، سـ«يبدأ جولة سياسية في محاولة لإنقاذ اللجنة الدستورية، وإعادة عقد اجتماعاتها مجدداً»، وذلك بعد أن أعلن وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، في مؤتمر صحفي يوم الجمعة، أن بيدرسون سيزور روسيا الأسبوع الجاري.

كما يزور بيدرسون دمشق، للقاء مسؤولين سوريين، حسب لافروف، الذي أعرب عن أمله بأن تسفر جولة المبعوث الأممي عن وضع جدول زمني لعمل اللجنة الدستورية.

وتتألف اللجنة الدستورية الموسعة من ١٥٠ عضواً، ٥٠ منهم للوفد المدعوم من الحكومة السورية و٥٠ لوفد المجتمع المدني و٥٠ لوفد المعارضات، في حين تتألف اللجنة المصغرة من ٤٥ عضواً ١٥ لكل وفد.

وعقدت اللجنة الدستورية أول اجتماعاتها في الفترة ما بين ٢٨ تشرين الأول و٨ تشرين الثاني الماضيين، حيث تم عقد اجتماع للجنة الموسعة استمر يومين، تبعه اجتماعات للجنة المصغرة استمرت أسبوع.

لكن الجولة الثانية من اجتماعات اللجنة المصغرة انتهت في ٢٩ تشرين الثاني ٢٠١٩، دون عقد أية جلسة عمل بسبب عرقلة وفد المعارضات لعملها ورفضه الدخول إلى جلسات العمل والاتفاق على جدول الأعمال.

وكان من المقرر أن تُعقد الجلسة الثالثة من جلسات اللجنة المصغرة في ١٦ كانون الأول الماضي، وتم تأجيلها إلى ١٣ كانون الثاني الجاري، غير أنها لم تُعقد.

والأسبوع الماضي، أكدت مصادر دبلوماسية غربية، أن المبعوث الأممي الخاص إلى سورية مستعد لعقد جولة جديدة للجنة الدستورية، لكنه لم يتلق بعد مؤشرات من الأطراف السورية والدول الكبرى بأن العقبات التي حالت دون انعقاد جولة المباحثات الثانية للجنة الدستورية قد انتهت.